الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.35

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

24 February 2000
Arabic
Original: English

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة ٣٥**

**المعقودة في المقر، بنيويورك،**

**يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠**

**الرئيس:** السيد بروتسي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

**وفيما بعد:** السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) ..... (رومانيا)

## المحتويات

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة**

**(و) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع)

**البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث**

**البند ١٠٣ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية**

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23582

**نظرا لغياب السيد أولهاي (جيبوتي)، تولى الرئاسة السيد بروتسي (إيطاليا)، نائب الرئيس.**

**افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.**

**البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة** (A/C.2/54/L.23)

**(و) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)**

**مشروع قرار بشأن نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/C.2/54/L.23)

١ - **السيدة كريتشلو** (غيانا) عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فوجهت الانتباه بوجه خاص إلى الفقرات ٢ و ٣ و ٦ و ٧، التي تطلب إلى الأمين العام والحكومات وهيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات كفالة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الحزرية الصغيرة النامية

**البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث** (A/54/390 و 480 و 481)

٢ - **السيد بواسارد** (المدير العام لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)): قال إنه يتبين من تصورات مجلس الأمناء بشأن تطوير المعهد وإمكانية إعادة تشكيله (A/54/390، المرفق) أنه لا ينبغي تغيير طبيعة برامج المعهد التي يستدل من طابعها المتنوع والقائم على الانتقاء أن المعهد يستطيع أن يستجيب بمرونة وفعالية للاحتياجات المحددة بما يحظى برضا المتلقين لخدماته. وفي الوقت ذاته، يتبين من تقرير الأمين العام (A/54/480) أن الدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد، رغم تعمد أن تكون مقاصدها محدودة وأن يكون النهج المتبع فيها شديد التحفظ، كانت دراسة بالغة الفائدة.

٣ - وأضاف أن مرحلة إعادة تشكيل المعهد استغرقت نحو سبع سنوات وأن من المحتمل أن تكون مرحلة التعزيز بهذه السرعة. ولن تكون هذه المرحلة أيسر بالضرورة ولكن المتوقع أنها ستسفر عن نتائج ملموسة، مؤدية في النهاية إلى وجود مجموعة من المهارات وتوفير الدارية الفنية التي يعول عليها في مجال التدريب داخل المنظمة، مع الاستفادة من آخر النظريات والتقنيات.

٤ - وأوضح أن الوقائع مذهلة. إذ يجري تنفيذ ما يربو على ١٢٠ برنامجا في السنة يستفيد منها ٤ ٠٠٠ شخص في خمس قارات. وثلث تلك البرامج ينصب على التدريب الدبلوماسي، الذي يقدم معظمه في نيويورك وجنيف، بينما يستهدف باقيها تعزيز القدرات المؤسسية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك عادة بالتعاون مع مختلف الوزارات في البلدان المعنية.

٥ - وأضاف أن كتابات كثيرة سُطرت حول سرعة التغير والصعاب التي تكتنف تمويل التنمية، لا سيما من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تبدت أمارات على كلل المانحين، مشفوعة بإحجام من جانب المتلقين

عن تقبل ما يفرض من شروط. وينعقد اتفاق الكل تقريبا على أنه ينبغي اعتماد نهج جديد، يقوم في جزء منه على المساعدة المتعددة الأطراف؛ أما التدريب، الذي يرمي إلى تعزيز المؤسسات عن طريق تحسين المهارات الفردية، فينبغي أن يكون حجر الزاوية في ذلك النهج. وسيبقى التعاون المتعدد الأطراف محتفظا بأهميته البالغة، وسيقوم المعهد بدور تنشيط التفكير والحفز على العمل.

٦ - وأوجز إطار المفاهيم الذي تعد داخله أنشطة المعهد وتطور، فذكر أنه يمكن القول إن التدريب هو التحدي الأساسي في القرن الحادي والعشرين. فهو عملية بالغة التشابك سواء على الصعيد الفردي أو على الصعيد الجماعي: إذ ينبغي تكييف النظرية والتطبيق مع الأوضاع القائمة، وعلى المدرب أن يشكل البرامج بأكبر قدر ممكن من المرونة والصبغة العملية لكي يلبي احتياجات الدول المستفيدة. كما أن التدريب يتطلب قيام أوثق تعاون بين المعلم والمتعلم. وبطبيعة الحال فإن المعهد سيساهم في هذه المهمة الهائلة. ولن يكون مكمن الصعوبة هو الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر ما سيكون الخروج بأفكار ومقترحات للأنشطة التنفيذية. ويتعين إدماج التدريب بصورة تامة مع النظرية والإجراءات العملية على كل مستوى إذا كان المطلوب هو حدوث تغير حقيقي.

٧ - وأوضح أن برنامج المعهد للتدريب يدور حول أربعة مبادئ أساسية، أولها هو الإشراك المباشر لأكبر عدد ممكن من الشركاء. وقد اعتمد ما يربو على ٨٠ دولة مفهوم "اللمحة الوطنية"، الذي وضع أصلا لبرنامج التدريب على إدارة النفايات، ومن تلك الدول سبع على الأقل من البلدان المصنعة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد شُجع صانعو القرار في البلدان المعنية على تقييم الهياكل المؤسسية الموجودة في بلدانهم، وعلى تحديد الأولويات لتحسينها ووضع خطة عمل وطنية. ومن ثم فقد تكونت شبكات شراكات سواء داخل كل دولة أو داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي مرحلة لاحقة بين الدولة والأمم المتحدة.

٨ - والمبدأ الثاني هو التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية. مثال ذلك أن برامج التدريب على الجوانب القانونية للديون والإدارة المالية في الكثير من بلدان أفريقيا قد وضعت - فيما يتعلق بالإدارة والمواد بل والتمويل - بالتعاون مع خمس مؤسسات أفريقية متخصصة. وبالمثل، فإن برامج التدريب في مجال تغير المناخ التي وضعت بالاشتراك مع ثلاث منظمات متخصصة دون إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادىء أعقبها قيام تعاون أقاليمي. والمواد التي أعدت بالإسبانية في أمريكا الوسطى تم اختبارها وإثبات صحتها بالفرنسية في أفريقيا ثم أدخلت بالإنكليزية في منطقة المحيط الهادىء. وتنطوي العملية على تعاون حقيقي كما أنها تحقق تخفيضات هائلة في التكاليف.

٩ - والمبدأ الثالث يتعلق باستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال بأكبر قدر ممكن. وقد تم في الآونة الأخيرة افتتاح جمعية للمعلومات وبرنامج للتنمية يتضمنان وحدات مختلفة للتدريب على الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية لجمعية المعلومات وتم إنتاج سي دي روم (CD-ROM). والهدف المنشود هو جعل المعهد دائرة معارف للمعلومات المتعلقة بالإنترنت وكتابة البرامج لها لاستعمال خبراء البلدان النامية. كما أن المعهد أنشأ أنظمته الخاصة للمعلومات والرصد البيئي، وهي تجمع بين الإنترنت ونظم المعلومات الجغرافية،

وأدخل العمل بها بنجاح كبير في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. كما ساعد المعهد في إنشاء نظام ممتاز للمعلومات الحضرية في دكار.

١٠ - والمبدأ الرابع يتعلق بإعداد ونشر مواد تعليمية جديدة ومبتكرة لاستعمال متدربي اليونيتار. وبعض هذه المواد يوضع على الإنترنت وبذلك فهو في متناول أشخاص أكبر عددا بكثير.

١١ - وأعرب عن تفاؤله الشديد لأن جميع البرامج بمختلف أنواعها يجري تنفيذها في تعاون وثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة، لا من خلال القنوات المعتادة للتنسيق وإنما بصورة عفوية استجابة لاحتياجات محددة. وقد كان التعاون فيما بين الوكالات عنصرا من العناصر الرئيسية في سياسات المعهد أثناء مرحلة إعادة تشكيله وسيزداد دوره في المستقبل.

١٢ - واختتم كلامه قائلا إن السنة المالية للمعهد ولئن كانت ستنتهي بفائض للسنة الثانية على التوالي، فسيكون من الخطأ استنتاج أن المعهد لم يعد يواجه مصاعب مالية. فالمعهد لا يستطيع الاستجابة حاليا إلا لما لا يتجاوز ٢٠ في المائة من الطلبات، حتى في حالات إلحاح الحاجة إلى التدريب. ورغم تكرار المناشدة من الجمعية العامة، فإن الدول المصنعة لا تزال تجرجر أقدامها بشأن التبرعات. وفيما عدا استثناء واحد، فإن الدول التي قررت على مدار العامين الماضيين استئناف تقديم المساعدة تنتمي كلها إلى البلدان النامية.

١٣ - **السيد ماتشن** (مدير كلية موظفي الأمم المتحدة): عرض التقرير المرحلي المقدم منه (A/54/481)، فقال إن الكلية اضطلعت على مدار العام الماضي باستعراض كامل لأنشطتها بغرض ترسيخ مجال تخصصها الذي تنفرد به في مسائل التدريب. وقد أصبح في مقدورها الآن أن تصمم أنشطة من شأنها أن تعمل على تغيير وتحسين الأداء في جميع أركان الأمم المتحدة.

١٤ - وأوضح أن رسالة الكلية تتمثل في تيسير حدوث تغيير استراتيجي عن طريق دعم الصورة الآخذة في الظهور للثوب الجديد للأمم المتحدة، وعن طريق الاستفادة من مواهب جميع موظفيها. ولهذه الصورة الجديدة أهمية حاسمة لأن المنظمات لا يعتورها الجمود إطلاقا. ولن يتسنى لكلية الموظفين أن تساعد غيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة على إتقان أداء أدوارها إلا إذا تعلمت الكلية كيف تتقن تطوير دورها المتغير ذاته. وليست هذه بالمهمة السهلة، لأنها تتطلب حدوث تغيير كبير في الثقافات السائدة. كما أن الاستفادة من مواهب الموظفين لها أهميتها أيضا، حيث أن تطوير الموارد البشرية عنصر حيوي في مساعدة كل منظمة على أن تصبح أكثر صلة بمجريات الأمور وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر فعالية. والهدف الذي تسعى إليه الكلية هو إيجاد ثقافة إدارية أكثر تماسكا في المنظومة كلها، تقوم على قاعدة متينة من الكفاءة أفقيا، لكي يتسنى تنسيق جميع أنشطة الوكالات.

١٥ - وأشار إلى أن لكل من كلية الموظفين والمعهد والجامعة ولايته المختلفة كما أن كلا منها يلبي احتياجات مختلفة في مجال التدريب والبحث. ومع ذلك فإن أنشطتها تتكامل مع بعضها البعض وتشترك الكلية مع المؤسستين الأخريين في التماس طرق لتعزيز التكامل والتعاون فيما بين المؤسسات الثلاث.

١٦ - وأعلن أن تكلفة تمتين الأساس المالي للكلية يتطلب موارد قليلة من الأمم المتحدة؛ فتخصيص مبلغ يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار في السنة لتمويل التكاليف الأساسية للموظفين والتدريب يعد استثمارا متواضعا بالقياس إلى أن الهدف هو المساهمة في زيادة فعالية الأمم المتحدة على نحو يفي بصورة أفضل باحتياجات الدول الأعضاء.

١٧ - **السيد كمال** (رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قدم تقريرا عن الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس الأمناء، فقال إن المجلس أجرى استعراضا شاملا لأنشطة المعهد، وخلص إلى أن مرحلة إعادة تشكيل المعهد قد اكتملت بنجاح، وأن التركيز ينبغي أن ينتقل الآن إلى تعزيز عملية الإصلاح. وسيركز المعهد خلال هذه المرحلة على تطوير أساليب أفضل للتقييم وآليات فعالة للمتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعهد أن يقوم بتوسيع النطاق الجغرافي لأنشطته عن طريق عقد دورات للتدريب في بعض المواقع الإضافية، مثل المدن التي تستضيف اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة، وباتباع سياسة أقوى بشأن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتوسيع نطاق تعامله مع الجامعات. وأخيرا، يمكن للمعهد أن يوسع تدريجيا نطاق العناصر المتعلقة بالبحث من برامجه القائمة.

١٨ - وأوضح أن المجلس شدد على ضرورة الاستمرارية على مستوى الإدارة خلال مرحلة التعزيز. وعلى ذلك فهو يرى أن عقد المدير التنفيذي ينبغي أن يمدد لما لا يقل عن سنة أخرى وأنه ينبغي رفع المستوى الوظيفي للمنصب.

١٩ - واستطرد قائلا إنه ما من مؤسسة تستطيع أن توالي أنشطتها دون أن تتوفر لها أموال كافية يمكن التنبؤ بها، ومع ذلك فإن اليونيتار يعتمد اعتمادا تاما في تمويله على التبرعات. وبشرط عدم الإخلال بالقيم الأساسية للمعهد، فإنه ينبغي الأخذ بسياسة نشطة لجمع الأموال من جميع المصادر الأخرى الممكنة، بما فيها المؤسسات والقطاع الخاص. وناشد الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات كبيرة للصندوق العام للمعهد. وقال إن الحالة المالية للمعهد يمكن أن تتحسن أيضا بالحد من تحمله لنفقات الإيجار وخدمات الصيانة. فرغم أن المعهد يقدم بالمجان خدمات التدريب لجميع المشاركين، ومنهم الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإنه يتحمل تكاليف استئجار مكتبه في نيويورك فضلا عن تحمله تكاليف صيانة مكتبه في جنيف. والمجلس على اقتناع قوي بأن المعهد ينبغي أن يعفى من هذه التكاليف. وحث الدول الأعضاء على أن تطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٣.

٢٠ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تصورات مجلس الأمناء (A/54/390، المرفق) لا تقدم صورة إيجابية للأعمال الجارية للمعهد فحسب، وإنما هي تقدم أيضا إطارا مرحليا لعملياته في المستقبل. ومما يدعو إلى التفاؤل بوجه خاص معرفة أن أنشطة المعهد ينفذ منها ما يربو على ٧٠ في المائة في البلدان النامية، حيث يمكن الوصول بأثرها على التنمية في تلك البلدان إلى أقصى حد.

٢١ - وأعلن في هذا الصدد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد توصية المجلس بتوسيع النطاق الجغرافي لأنشطة المعهد. كما أنها تؤيد ما ذهب إليه المجلس (A/54/390، الفقرة ١٢) بشأن دور المعهد في عهد يشهد تدني

المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنها تشدد على النقطة المعروضة في الفقرة ١٣ التي تشير إلى أن أكبر المستفيدين يدخل ضمنهم بعض أغنى الدول الأعضاء التي لا يقدم عديد منها مساهمات للمعهد. وحث جميع الأطراف على أن تساهم بصورة أقوى في تحقيق مرامي المعهد وأهدافه، كما ينبغي، كما اقترح المجلس، أن تمتد جهود جمع الأموال إلى القطاع الخاص والمؤسسات.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتزام المعهد بتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في تشجيع أنشطة التدريب والبحث، كما تشهد على ذلك المشاريع التعاونية العديدة التي اضطلع بها مع سائر المؤسسات سواء التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها. وينبغي زيادة توسيع تطبيق هذا النهج على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستمرار في تكييف المعهد مع الواقع المتغير، وإدخاله تقنيات وتكنولوجيات جديدة في تنفيذ برامجه، أمر من شأنه أن يتيح له الاحتفاظ بانتمائه إلى العصر والاستجابة لمتطلباته.

٢٣ - وأوضح أن المكاسب الإيجابية التي حققها المعد ينبغي أن تستمر على أساس موسع. فبناء القدرات لا يزال يشكل حجر الزاوية في تنمية الدول الأعضاء، وكل جهد يبذل للوفاء بهذه المهمة الحاسمة جدير بأن يلقى أقوى تأييد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وفي هذا السياق، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد النتائج التي خلص إليها الأمين العام بشأن التوجهات المقبلة للسياسة كما هي موجزة في الفرع الخامس من الوثيقة A/54/480. كما أنها تؤيد الأعمال التي تقوم بها كلية موظفي الأمم المتحدة، وتحيط علما بأن التحديد الجديد للتوجهات ومجالات التركيز الاستراتيجية للكلية من المتوقع أن يجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الموظفين الدوليين للأمم المتحدة في ظل بيئة عالمية تتغير بسرعة.

٢٤ - **السيد كآريانين** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فقال إن الاتحاد الأوروبي ولئن كان يرحب بالأمثلة العديدة لتعاون اليونيتار مع سائر هيئات الأمم المتحدة مقدما أنشطة التدريب المشار إليها في تقرير الأمين العام، فقد كان يود لو تضمن التقرير تعريفا أكثر منهجية لمثل تلك الشراكات. ولو كان التقرير قد تضمن تحليلا بدرجة أكبر من التعمق لمختلف الشراكات، والمكاسب المالية وغيرها مما تحقق بفضل زيادة التعاون لكانت الفائدة أعم. فمن شأن إجراء استعراض شامل للشراكات القائمة، مع تحديد الاحتياجات العامة من التدريب ومجالات الازدواج على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أن يمهد الطريق لتنسيق تقديم التدريب فيما بين مختلف المؤسسات.

٢٥ - وأشار إلى الجزء الثالث من تقرير الأمين العام (A/54/480)، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أن فكرة إجراء دراسة استقصائية أوسع تشمل كامل مجموعة مبادرات التدريب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فكرة جديرة بالنظر فيها بصورة جدية. وينبغي أن يتوخى في هذه الدراسة الوقوف على الاحتياجات المحددة من التدريب فضلا عن أكفأ وأفعل الوسائل لتقديم مثل ذلك التدريب، بما في ذلك الوقوف على الطريقة المثلى للتنظيم في كل مجهود يبذل في مجال التدريب.

٢٦ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيد التشديد الحالي على أنشطة بناء القدرات، كما يؤيد توصية مجلس الأمناء الداعية إلى عمل تقييم أفضل لأثر أنشطة التدريب في الأجل الطويل على عملية التحول المؤسسي. وقد كشف تقرير المجلس أن أكبر المستفيدين من اليونيتار من بينهم بعض أغنى الدول الأعضاء، لا يقدم عديد منها مساهمات مالية لليونيتار على الإطلاق. وهذه مسألة تثير القلق، إذ أن المعهد ينبغي أن يستهدف بأنشطته الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والاتحاد يوافق المجلس في أنه من المهم الأخذ بسياسة قوية لاستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. ولدى وضع هذه السياسة، ينبغي أن يولى الاعتبار الكامل لاحتياجات جميع الدول الأعضاء وما تواجهه من قيود، لا سيما أقل البلدان نموا، من أجل كفالة ألا يؤدي استعمال التكنولوجيات الجديدة إلى استبعاد أي بلد أو أية مؤسسة من فرص التدريب بسبب الافتقار إلى المعدات أو المعارف المناسبة.

٢٧ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يوافق أيضا على آراء المجلس بشأن تمويل اليونيتار. وينبغي أن يبقى تركيز المعهد منصبا على البلدان النامية بغض النظر على المصادر الجديدة للتمويل. وفي الوقت ذاته، سيكون الأخذ بسياسة نشطة لجمع الأموال وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات أمرا موضع ترحيب. والاتحاد الأوروبي يشجع الأمين العام على أن يبذل قصارى جهده من أجل تنفيذ أحكام الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العام ١٩٥/٥٣.

٢٨ - وأوضح أن السعي إلى تجنب ازدواج الجهود يجعل من التقسيم الواضح للعمل بين اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة وكلية موظفي الأمم المتحدة مسألة بالغة الأهمية. وفي الوقت ذاته، هناك مجالات يمكن فيها للمؤسسات الثلاث أن تشترك في العمل للاستفادة من مواطن القوة لدى كل منها. وفي هذا الشأن، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تنسيق الجهود بين هيئات إدارة المؤسسات الثلاث، ويشجع على زيادة التعاون، حيثما أمكن، على شكل برامج مشتركة لكفالة التكامل. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بمذكرة الأمين العام عن التقرير المرحلي لمدير كلية موظفي الأمم المتحدة (A/54/481)، لا سيما الفقرة ٣٦ منها.

٢٩ - **السيد بابار** (باكستان): قال إن أنشطة التدريب التي يقوم بها اليونيتار عملت على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المساهمة بفعالية في أنشطة الأمم المتحدة. وأعرب عن موافقته على معظم الملاحظات المتعلقة بالدراسة الاستقصائية التي أجراها المعهد والتي تضمنها تقرير الأمين العام (A/54/480). والاقتراح الداعي إلى توسيع الدراسة الاستقصائية لتشمل الأنشطة التدريبية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها اقتراح جدير بالنظر الجدي. وربما أمكن توسيع الدراسة لكي تركز على أربعة أهداف رئيسية، هي معالجة مشاكل تعدد وتجزؤ مرافق التدريب؛ وتجنب تداخل الجهود وازدواجها؛ وجمع بيانات نوعية وكمية لتقييم أثر برامج التدريب؛ وتقديم اقتراحات محددة لتعزيز أثر الأنشطة التدريبية للأمم المتحدة. وينبغي أن يُعطى اليونيتار ولاية الاضطلاع بذلك النوع من الدراسات الاستقصائية المكثفة.

٣٠ - وأعلن أن وفده يؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٢ من التقرير بشأن إنشاء مهمة القيام بدور غرفة مقاصة. وينبغي تزويد اليونيتار بما يكفي من موارد لإعداد قائمة مبوبة إليكترونية لهذا الغرض.

٣١ - ووصف توجهات سياسة الأنشطة التدريبية للأمم المتحدة في المستقبل، كما هي مبينة في الفرع الخامس من التقرير، بأنها بالغة العمومية. ولقد كان من الأفضل وضع توجهات أكثر تحديدا تنصب على كل قطاع بعينه، لا سيما دور الأمم المتحدة في تقديم التدريب في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأعرب عن تأييده للأفكار الواردة في الوثيقة A/54/390. ففيما يقوم المعهد بتوسيع دائرة تركيزه على بناء التحالفات مع الجامعات، فقد يرى المجلس العمل على جعل اليونيتار مؤسسة تستطيع الوصل بين جامعات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتشجيعها على تقديم دورات دراسية مشتركة بواسطة التعلم من بعد. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل تدفق الموارد على نحو مستمر ومتزايد والاستمرارية في إدارة اليونيتار.

٣٢ - وقال إن باكستان، التي تلتزم بمساندة دور الأمم المتحدة في توفير فرص التدريب، لا سيما في البلدان النامية، تعرب عن دعمها لأنشطة اليونيتار وكلية موظفي الأمم المتحدة.

٣٣ - **السيد أفرامينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بتعزيز المعهد، ويحيط علما بالنهج المتوازن الذي اتبعه خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ مشاريعه العديدة. ويرى وفده إن المعهد لديه القدرة على الاستجابة لأعلى أولويات الدول الأعضاء. فمعظم أنشطته تدور في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أن معظم عملائه بلدان نامية. وفي الوقت نفسه، شدد على أهمية تنفيذ أحكام القرار ١٩٥/٥٣ المتعلقة ببرامج التدريب في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وإشراك خبراء من تلك البلدان في إعداد مواد التدريب. وأكد أن الاتحاد الروسي، بصفته عضوا في مجلس الأمناء، سيبذل كل جهد لكفالة خدمة أعمال اليونيتار لمصالح الدول الأعضاء.

٣٤ - وتطرق إلى تقرير كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو (A/54/481)، فقال إنه ولئن كان يقدم بيانا عاما لمقاصد الكلية وأنشطتها، فإن وفده كان يفضل لو تضمن التقرير تحليلا أعمق واشتمل على معلومات عن فعالية البرامج، ومعايير اختيار الموظفين، والموارد والمصروفات. ويعتقد وفده أنه ينبغي السماح للموظفين بتلقي مزيد من التدريب الفني بالمجان. أما مسألة مركز كلية الموظفين مستقبلا فينبغي أن تناقش تفصيلا في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

٣٥ - **السيد شاف** (المراقب عن سويسرا): أشار إلى أن بلده دأب على تقديم الدعم المالي لكلية موظفي الأمم المتحدة منذ إنشائها، وقال إن مما لا شك فيه أن إجراء تقييم أكثر منهجية من شأنه أن يضفي الطابع الأمثل عل الدورات الدراسية التي تقدمها الكلية. وينبغي تعزيز الربط الشبكي والتنسيق بين معاهد التدريب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تلافي تداخل الأنشطة. ويمكن توسيع التدريب الذي تقدمه الكلية ليشمل الشركاء الوطنيين الرئيسيين لمنظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وهناك دورات دراسية معينة يمكن أن تكتسب مزيدا من الأهمية والكفاءة إذا هي نظمت داخل بلدان البرنامج؛ وبالتالي، يمكن إضفاء اللامركزية جزئيا على الدورات الدراسية للكلية.

٣٦ - ونوه بمرحلة التعزيز الجديدة التي دخلها اليونيتار بعد فترة من إعادة التشكيل، مشيدا بتعاون المعهد مع شركاء آخرين مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وأشار إلى

أن اليونيتار يعتمد اعتمادا تاما على التبرعات، وحث الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المصنعة والبلدان التي تستفيد من البرامج التدريبية للمعهد، على أن تشارك في تمويله. وأوضح أن المساهمات مطلوبة بوجه خاص للصندوق العام من أجل كفالة تطوير المعهد في الأجل الطويل وقدرة برامجه على الاستمرار.

٣٧ - **السيد ليوي** (إسرائيل): رحب بتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل النهوض بالسلام والرخاء، مشيرا إلى أن البرامج المشتركة للتدريب والبحث لها أهمية جوهرية لبلوغ ذلك الهدف. وأعرب عن أمل وفده في أن يساعد اليونيتار على تشجيع التعاون الإقليمي عن طريق فرع جامعة الأمم المتحدة القائم في عمان، إذ أن الأردن يفعل الكثير من أجل تشجيع بناء الجسور في المنطقة. وقال إن اليونيتار ومعهد بلوستين لبحوث الصحراء يخططان لإنشاء برنامج مشترك بشأن التغيرات العالمية في الأراضي الجافة. وتود إسرائيل اقتراح تنفيذ برامج تدريب مشتركة مماثلة بمساعدة من اليونيتار وجامعة الأمم المتحدة. وأعلن أن إسرائيل تود أن تكون طرفا في مثل تلك المبادرة.

٣٨ - **السيد كيربينس** (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الدول الأعضاء في الجماعة تعرب عن تقديرها للمدير التنفيذي لليونيتار ولموظفيه للطريقة الممتازة التي يقدمون بها التدريب في طائفة من المجالات.

٣٩ - وذكر أن المواضيع التي تدور حولها مستقبلا الدورات الدراسية التي تقدم في المقر ينبغي أن تزيد من التركيز على المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية التي تتصل بالتنمية المستدامة. كما أن الجماعة سترحب بدورات دراسية تعزز قدرة البلدان النامية على المشاركة بصورة أفعل في أعمال الأمم المتحدة. وينبغي بذل مزيد من الجهود لاختيار خبراء من البلدان النامية لإعداد مواد تدريبية وتقديم الدورات الدراسية. والحاجة على أشدها لدى البلدان النامية إلى بناء القدرات، ولهذا ينبغي لليونيتار أن يكيف أنشطته بما يحقق لها ذلك. وذكر أن من المهول معرفة أن أكبر المستفيدين من أنشطة اليونيتار يوجد من بينهم بعض أغنى الدول الأعضاء وذلك حسب ما أفاد به مجلس الأمناء فإن معظم تلك الدول لا يقدم مساهمات مالية لليونيتار. وأهاب بتلك البلدان أن تبدى تضامنها مع البلدان النامية بتقديم أموال لليونيتار على أساس يمكن التنبؤ به.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الدراسة الاستقصائية التي طلبها قرار الجمعية العام ١٩٥/٥٣ قد كشفت بعض النتائج المثيرة للاهتمام، ولما كان ينبغي اعتبار التدريب جزءا حيويا من أنشطة الأمم المتحدة، فإن بلدان الجماعة الكاريبية تؤيد الرأي القائل بأن الدراسة ينبغي أن توسع لتشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. والحق أن اليونيتار أصبح مرفقا ممتازا للتدريب، إلا أن ضيق قاعدته المالية لا يزال مصدرا للقلق. ثم إن هناك درجة من الازدواج والتداخل فيما بين معاهد عديدة للتدريب تابعة للأمم المتحدة. ومن رأي الجماعة الكاريبية أنه حيثما أثبت المعهد مزيته النسبية، كان على سائر الصناديق والبرامج أن تستفيد من خدماته التدريبية بدلا من الاعتماد على الخبرة الخارجية.

٤١ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالعلاقة الجاري إقامتها بين المعهد والقطاع الخاص بشرط أن تتوازن المشاركة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كما أن الجماعة سترحب بتعزيز مكتب

نيويورك؛ فالحق أن اليونيتار ينبغي أن يزود بأماكن إضافية في المقر، بما في ذلك مرفق صغير للتدريب والاجتماعات، للسماح بإقامة دورات تدريبية صغيرة وتلقائية وتمكين الوفود من المتابعة.

٤٢ - وأوضح أن ظاهر الأمر يشير إلى أن هناك سبيلين رئيسيين لزيادة التعاون بين اليونيتار والجماعة الكاريبية. أولهما، أن اليونيتار يمكن أن يقدم مساهمة قيمة في عملية إعادة التشكيل الجارية حاليا في معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وثانيا، قد يرى اليونيتار أن يكرر في منطقة البحر الكاريبي برامجه للتدريب وبناء القدرات الجاري تنفيذها حاليا في منطقة المحيط الهادئ وذلك، بوجه خاص، بغية إنشاء مجمعة من الموظفين المدربين القادرين على تقييم نواحي الضعف في مواجهة تغير المناخ.

٤٣ - **السيد الحديد** (الأردن): قال إن من أجل تسهيل عمل المعهد وتحقيق الفائدة المرجوة منه، من الضروري أن تدعم منظومة الأمم المتحدة المعهد بصفته الهيئة المسؤولة عن تقديم الخدمات التدريبية المجانية للدول الأعضاء. ويمكن أن يأخذ هذا الدعم شكل توفير خدمات المؤتمرات وإعفاء المعهد من دفع إيجار مكتبه في نيويورك ورسوم صيانة مكتبه في جنيف. كما تبدو الحاجة ضرورية لإيجاد مقر أوسع للمعهد في نيويورك يشمل مكانا خاصا لعقد اجتماعاته ودوراته التدريبية المختلفة.

٤٤ - وأضاف أن من المهم التنسيق بين المعهد واللجان المعنية، وخاصة اللجنة الثانية. وينبغي ألا تعقد دورات المعهد المتعلقة ببنود جدول أعمال اللجنة الثانية في مواعيد تتضارب مع برنامج عمل اللجنة وخاصة خلال انعقاد الجمعية العامة.

٤٥ - وذكر أن النظر في البند المتعلق بالبحث والتدريب ينبغي أن يتم قبل انعقاد الدورة السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لكي تتاح للمعهد وغيره من الهيئات المسؤولة عن البحث والتدريب الفرصة للحصول على دعم الدول الأعضاء لأنشطتها الجليلة.

٤٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتقرير المرحلي المقدم من مدير كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو (A/54/481)، الذي يؤكد ضرورة تركيز الاهتمام على وضع الترتيبات الملائمة لإرساء الكلية على أساس آمن ومستقر من حيث مركزها وقاعدتها المالية.

٤٧ - وأضاف أن الأردن يفخر باتخاذ عمان مركزا للأكاديمية الدولية للقيادات، التابعة لجامعة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن تعدد الهيئات المعنية بالبحث والتدريب في منظومة الأمم المتحدة يبرز الحاجة إلى تنسيق جهود هذه الهيئات من أجل تحقيق المنفعة القصوى للدول الأعضاء.

٤٨ - **السيد لي شيجيان** (الصين): قال إن مفتاح إصلاح اليونيتار كان هو التعاون الوثيق بين المعهد وسائر الوكالات. على أنه رغم ما حققه المعهد من نجاح، فإن موارده لا تزال تشكل عقبة خطيرة. وناشد الدول والمؤسسات التي استفادت من برامج اليونيتار أن تقدم له مساهمات.

٤٩ - **السيد كيتازاوا** (اليابان): قال إن وفده، تحدوه أهمية التدريب، يعرب عن تقديره للبرامج العديدة التي يقدمها اليونيتار، لا سيما في مجال بناء القدرات. وأعلن أن اليابان بصفتها من كبار المتبرعين ستواصل تقديم الدعم للبرامج التدريبية لليونيتار.

مشرع قرار بشأن كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا (A/C.2/54/L.26)

٥٠ - **السيد كآريانين** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فعرض مشروع القرار A/C.2/54/L.26. وقال إن الغرض الرئيسي من مشروع القرار هو الطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة عن التقدم الذي تحرزه كلية موظفي الأمم المتحدة، يقوم على تقييم كامل للأنشطة التي تضطلع بها الكلية، وأن يقدم توصيات بشأن مركز الكلية بعد مرحلتها التجريبية.

٥١ - **تولى الرئاسة السيد نيكوليسكو (رمانيا)، نائب الرئيس.**

**البند ١٠٣ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية** (A/54/152-E/1999/92)

٥٢ - **السيدة ماك كافري** (اللجان الإقليمية، مكتب نيويورك): عرضت التقرير الوارد في الوثيقة A/54/152-E/1999/92، فقالت إن انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي متفشية وتشمل كل الأماكن، وكان لها أثرها الضار على الأرض والسكان والموارد الطبيعية والبيئة وسبل الرزق والتعليم والصحة والرعاية وحقوق الإنسان والآفاق والفرص الاقتصادية وحقوق المجتمعات المحلية وكرامة الإنسان. كما أنه مما يثير القلق أن الأحوال في الأراضي المحتلة قد ازدادت سوءا في عام ١٩٩٨.

٥٣ - وأضافت أن الناس في الشرق الأوسط ترحب بآفاق السلام التي تبدت في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في إسرائيل أخيرا. على أنه إلى أن يثبت أن السلام سيدوم ويقوم على المبادئ الأساسية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، فإن المسائل المعروضة على اللجنة ستبقى مزعجة للمنطقة وللعالم معا.

٥٤ - **السيد الجيلاني** (المراقب عن فلسطين): قال إن المعلومات القيمة الواردة في التقرير تعكس بشكل واضح خطورة السياسات الإسرائيلية، وما لها من أثار مدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل. كما يبين التقرير الحجم الخطير لهذه الحملة الشرسة المتمثلة في بناء المستعمرات وتوسيعها ومصادرة الأرض والمياه. كما تستمر إسرائيل في نهب وتحويل المياه من الأراضي المحتلة إلى داخل إسرائيل على حساب الفلسطينيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فرغم التفاؤل الحذر الذي شهدته المنطقة بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، فإن استمرار الحكومة الإسرائيلية الحالية في أنشطة من قبيل توسيع المستعمرات على

نطاق كبير وبناء وحدات سكنية جديدة بالجملة ومصادرة مساحة واسعة جدا من الأراضي الزراعية يشكل محاولة لفرض أمر واقع على العالم بهدف تحديد نتائج عملية السلام.

٥٥ - وأضاف أنه لا يمكن الحديث عن إحراز تقدم حقيقي في مفاوضات السلام إذا استمرت هذه الممارسات. فهي تعبر بشكل واضح عن نوايا إسرائيل في تعزيز التوسع الاستعماري في الأرض الفلسطينية المحتلة ووضع العوائق أمام الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأراضي منها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

٥٦ - وأشار إلى أن القرار الذي تعتمده اللجنة سنويا بأغلبية ساحقة يعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري غير القابل للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة نهب تلك الموارد. وأعرب عن الأمل في أن يعالج موضوع التعويض في إطار المفاوضات. وأكد أن التوصل إلى حل نهائي يتطلب احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة.

٥٧ - **السيد وهبة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير يتضمن عرضا مفصلا جديدا عن معاناة الشعب الفلسطيني والمواطنين السوريين في الأراضي العربية المحتلة. ومن يقرأ تقرير الأمين العام يخلص إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل حققت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٣ خطوات إلى الوراء. ويتضح جليا أن الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة قد أدت إلى تعميق الاختلالات الهيكلية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية للأراضي المحتلة. فمنذ عام ١٩٦٧، استولت إسرائيل على ٩٦ في المائة من أراضي الجولان، متبعة في ذلك سياسة ذات شقين، يتعلق الأول بالأرض، في حين يتعلق الثاني بالسكان، وتهدف إلى عزل الجولان عن وطنه الأم وضمه بعد ذلك إلى إسرائيل.

٥٨ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من بدء مسيرة السلام المبنية على أساس تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض في مقابل السلام وصولا إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل تستمر في توسيع مستوطناتها في الجولان. والواضح أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة يحمل في طياته توجهات لا تتفق والمسعى الصادق للسلام؛ فالسعي الإسرائيلي لتغيير الحقائق السكانية والجغرافية في الأراضي العربية المحتلة، وبشكل خاص في القدس، لن يساهم إلا في إغلاق الباب أمام تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. ولقد لقيت سياسة الاستيطان الإسرائيلية إدانة عالمية لما تمثله من اعتداء على القانون الدولي ومن انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الواضح أن السلام لا ينسجم مع مواصلة الاحتلال والتوسع الاستيطاني يواكبهما استعراض القوة وقتل المدنيين الأبرياء في جنوب لبنان.

٥٩ - وأوضح أن بلده، على العكس من ذلك، يواصل العمل من أجل إقامة السلام العادل والشامل على أساس مرجعية مدريد. ويتوقف تحريك المسارين السوري واللبناني أولا وأخيرا على توفر الإرادة الحقيقية لدى الحكومة الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت، أي من الالتزام بتعهد حكومة رابين السابقة بالانسحاب إلى

خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأضاف أن العالم يعترف بأن الجولان أرض سورية وأن النازحين منه الذين شارف عددهم على نصف مليون إنسان ينتظرون العودة إلى ديارهم وأراضيهم فيه. وأعرب عن الأمل في أن تتعظ إسرائيل وأن تنتهز فرصة السلام قبل أن يفوتها قطاره.

٦٠ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التقرير يعرض تفصيلا الأوضاع الصعبة التي يعيشها السكان العرب في الأراضي المحتلة، والممارسات غير المشروعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد إرادة المجتمع الدولي وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالمحتل بكافة مؤسساته المدنية والعسكرية وبكل هيئاته الحكومية والأهلية يمارس التوسع والاستيطان واستغلال موارد الأراضي العربية المحتلة وتدمير البيئة فيها. بل والأمرّ من ذلك محاولته قهر الإنسان العربي وإهدار حقوقه وتدمير إمكاناته واستغلاله.

٦١ - وأوضح أن التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة قد تم بحيث تحيط تلك المستوطنات بالمجتمعات المحلية الفلسطينية وذلك للحد من نموها الطبيعي، بالإضافة إلى الطرق الالتفافية التي أنشأتها سلطات الاحتلال في جميع أنحاء الضفة الغربية بهدف تعزيز الاحتلال. والأرقام التي جاءت في التقرير توضح بجلاء النمو المخيف للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، والسياسات التي تنفذها سلطات الاحتلال تشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي.

٦٢ - وأشار إلى أن التوسع الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة يتم بطرق منها بناء مستوطنات جديدة وتدمير منازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي. وقد جاء في التقرير أن سلطات الاحتلال في عام ١٩٩٨ دمرت ١٠٠ منزل فلسطيني في الضفة الغربية و ٤٥ منزلا في القدس الشرقية، وبلغت نسبة الأراضي التي صودرت لاستخدام الطرق الفرعية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حوالي ٢ في المائة من مساحة الضفة الغربية.

٦٣ - ومضى قائلا إن الاحتلال لا يزال ينعكس بآثاره الوخيمة على التعليم من خلال الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بالنسبة للطلاب المضطرين إلى عبور حواجز التفتيش ومن جراء القيود الأمنية الأخرى المفروضة، مما أثر على الانتظام في الدراسة. كما أثر الاحتلال بشكل خطير على الرعاية الصحية وإمدادات مياه الشرب التي يتم قطعها عن المجتمعات الفلسطينية المحلية في الضفة الغربية خلال الصيف لتلبية احتياجات الاستهلاك المتزايدة في المستوطنات. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض البيئة لمشاكل بسبب الكميات المتزايدة من منتجات النفايات التي تخلفها المستوطنات المتنامية.

٦٤ - ونبه إلى أنه بينما تقوم سلطات الاحتلال بتعزيز وجودها في الجولان السوري المحتل، يواجه السكان العرب مزيدا من التدهور في أحوالهم المعيشية من جراء القيود المفروضة عليهم فيما يتعلق بالعمل والتعليم ومن جراء السياسة الضريبية المجحفة والبطالة المتفشية بينهم.

٦٥ - وأكد أن معاناة الإنسان العربي تحت الاحتلال لن تنتهي إلا بزوال الاحتلال من كافة الأراضي العربية. وهذا هو مطلب يجب أن يعمل المجتمع الدولي بشكل حثيث على تحقيقه.

٦٦ - **السيد المنتصر** (اليمن): قال إن التقرير يظهر أن إسرائيل، على الرغم من الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، مستمرة في بناء المستوطنات وضم الأراضي وتشريد السكان الفلسطينيين وهدم منازلهم. فمنذ عام ١٩٦٧، أقامت إسرائيل أكثر من ٢٠٠ مستوطنة في الأراضي العربية المحتلة لاستيعاب أكثر من ٠٠٠ ٣٧٥ مستوطن إسرائيلي. وبناء هذه المستوطنات يتم على حساب حرمان السكان الأصليين من أراضيهم الزراعية ويعمل على تكريس واقع الاحتلال؛ وعلاوة على ذلك، فهو يشكل استمرارا للاستغلال القائم للموارد الطبيعية.

٦٧ - وأضاف أن الجميع كانوا يأملون أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي وتنتهي معه معاناة الفلسطينيين قبل انتهاء الألفية الثانية. غير أن واقع الحال يبدد الآمال التي بنت عليها شعوب المنطقة أحلامها في تحقيق السلام العادل والشامل. فبدلا من أن تتوقف إسرائيل عن بناء المستوطنات فإنها زادت بوتيرة متصاعدة، وبنسبة ١٣٦ في المائة في الضفة الغربية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧. وتنفذ إسرائيل عمليات إنشائية هائلة تستهدف المزيد من التوسع وضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ففي عام ١٩٩٨، تم هدم أكثر من ١٠٠ منزل للفلسطينيين، وجرف ومصادرة الأراضي الزراعية، واجتثاث أشجار الزيتون من مزارع الفلسطينيين. وفي الجولان المحتل تقوم إسرائيل بنفس الممارسات المنافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٦٨ - وأكد أن إسرائيل يجب أن تحترم الإرادة الدولية وأن تنفذ الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام الذي باركته دول المنطقة واستبشرت به شعوبها التي تتطلع للعيش في ظل سلام عادل ودائم يتيح للعرب والإسرائيليين استغلال مواردهم الطبيعية ويوفر للأجيال القادمة بيئة آمنة مستقرة يحل فيها التعاون والسلام محل الصراع والعنف، وتنطلق فيه الطاقات البشرية لتعود المنطقة، كما كانت في سالف عهدها، مركز إشعاع حضاري للإنسانية في كل مكان.

٦٩ - **السيد الحديد** (الأردن): قال إن التقرير يشير إلى أنه مع نهاية عام ١٩٩٩ سيكون هناك حوالي ٠٠٠ ٣٧٥ مستوطن إسرائيلي يعيشون في ٢٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري. وقد أدى التوزيع الجغرافي للمستوطنات إلى الحد بشدة من نمو المجتمعات المحلية الفلسطينية. فهذه المستوطنات إما أنها تحيط بتلك المجتمعات أو أنه تجري مصادرة مساحات كبيرة من الأرض الفلسطينية من أجل التوسع في المستوطنات مستقبلا. كما أدت هذه السياسة إلى تخفيض المساحة الزراعية المتاحة للفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. والخلافات المستمرة بين المستوطنين والفلسطينيين تشكل مصدرا دائما للاستفزاز والنزاع وزعزعة الأمن.

٧٠ - وأشار إلى أنه يجري إمداد المستوطنات بالمياه على حساب المجتمعات المحلية الفلسطينية؛ ففي حين تقوم إسرائيل باستغلال موارد المياه الجوفية بصورة تهدد بنضوب هذه الموارد، فإنها تضع قيودا تمنع الفلسطينيين من تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية. وتقدر مياه الفضلات الناتجة عن المستوطنات بالضفة الغربية سنويا بحوالي ٤,٣ مليون متر مكعب، يتسرب جزء كبير منها في الأراضي الفلسطينية دون معالجة، الأمر الذي يسبب أخطارا على الصحة والبيئة للمجتمعات الفلسطينية المحلية.

٧١ - ومضى قائلا إن التقرير يشير إلى أن القوانين البيئية الخاصة بالتربة والهواء ونوعية المياه هي بشكل عام أقل شمولية بكثير من القوانين المطبقة داخل إسرائيل نفسها. كما تتغاضى إسرائيل عن المخالفات البيئية التي يتم ارتكابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى توطين الصناعات المتسببة في التلوث في الأراضي المحتلة.

٧٢ - وأوضح أن قرارات إغلاق الحدود والأراضي أثرت على التجارة وانتظام عمليات الإنتاج والتسويق وتوليد الدخل والعمالة، إضافة إلى توجس القطاع الخاص من الإقبال على الاستثمار بسبب غموض الحالة القانونية والسياسية، ولا تزال إسرائيل تقوم بإعاقة التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والدول العربية المجاورة وذلك بهدف إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة تبعية للاقتصاد الإسرائيلي واحتكار السوق الفلسطيني.

٧٣ - وبالنسبة للجولان السوري المحتل، قال إن هناك تزايدا في بناء المستوطنات وزيادة في أعداد المستوطنين. وبينما لا تزال الحوافز والاستثمارات تهدف إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي، فإن السكان العرب يواجهون المزيد من التدهور في أحوالهم المعيشية من جراء القيود الإسرائيلية المفروضة على العمل والتعليم ومن جراء السياسة الضريبية الإسرائيلية. ففرص العمل تقتصر على العمل اليومي المأجور الذي لا يتطلب مهارة. وفي معظم الحالات لا يتمتع هؤلاء العمال بفرص الحصول على المزايا الاجتماعية أو التأمين الصحي، فضلا عن الفارق الكبير في الأجور بينهم وبين الإسرائيليين.

٧٤ - وذكر أن الأردن بذل عبر السنوات الماضية قصارى جهده في العمل من أجل إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة لكي يتحقق ما ترنو إليه شعوبها كافة من تنمية واستقرار بديلا عن حالة العنف وعدم الاستقرار التي عانت منها المنطقة طويلا. كما يؤمن الأردن بأهمية تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع شعوب المنطقة لتعزيز السلام المنشود، ولذا فإن الأردن يدعو المجتمع الدولي لتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

٧٥ - واختتم كلمته قائلا إن على إسرائيل أن تتوقف عن بناء المستوطنات أو توسيع القائم منها؛ فالمستوطنات، عدا عن أنها غير شرعية، فهي أيضا العقبة الكأداء أمام السلام والتنمية. والأردن يدعو إسرائيل إلى الالتزام بالاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، وآخرها مذكرة شرم الشيخ التي تعتبر خطوة هامة إلى الأمام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

---